

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨٠٧٣

الثلاثاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد ييشو

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1734233 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

## إقرار جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

## أقر جدول الأعمال.

التي ستواصل العمل بها، بغض النظر عن القرار الذي نتخذه اليوم، حتى وإن لم نتخذ قرارا لتمديد الآلية. ولكن ذلك لا يعني أنه لا يمكن من حيث المبدأ اتخاذ القرار بشأن تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. ويتفهم معدو مشروع القرار موقفنا بشكل جيد للغاية. فقد أعرنا عنه أكثر من مرة. أولا نتلقى التقرير، ثم ننظر فيه، وبعد ذلك نناقش التمديد. ولا حاجة إلى عرض الحالة بحيث يبدو أن مستقبل آلية التحقيق المشتركة ومستقبل الكوكب نفسه يتوقف على قرار اليوم. فلا نضلل أي أحد.

وعلى مدى السنة الماضية، لم نشهد تقريراً موضوعياً واحداً من آلية التحقيق المشتركة. ومن البديهي، أننا جميعاً نود أن نرى تقرير الآلية عن مسلسل خان شيخون، الذي من المقرر أن ينشر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وذلك بعد فترة قصيرة لا تتجاوز يومين من الآن - يوم بعد غد. ومن غير المسبوق وغير المبرر بأي منطق أن تصر الولايات المتحدة على تمديد عمل هيئة ذات إطار زمني محدود قبل نشر تقرير ننتظره جميعاً بشغف. وعلاوة على ذلك، فإن إيراد الحجة القائلة إن قدراً كبيراً من العمل ينتظر آلية التحقيق المشتركة باعتبارها مبرراً لهذا القرار المفاجئ هي ببساطة حجة واهية.

إننا نقترح أن ترفع هذه الجلسة حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حينما، وفقاً لخطط الرئاسة الإيطالية للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر، سنناقش الملف الكيميائي السوري. وفي ذلك الوقت، سننظر قراراً بشأن تمديد آلية التحقيق المشتركة في جو هادئ، بدون أي من الضغوط غير المسبوق التي ظللنا نتعرض لها. وألتمس من أعضاء المجلس تأييدنا، وفقاً للمادة ٣٣،٣ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، في اقتراح تأجيل الجلسة حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

**السيدة سيسن** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إننا لن نوافق على اقتراح روسيا الإجراءي. فالولايات المتحدة تريد أن يجرى التصويت على آلية التحقيق

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، فنلندا، قبرص، قطر، كندا، لايفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، هولندا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

**السيد نيبزييا** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): وفقاً للمادة ٣٣-٣ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أود أن أقترح رفع هذه الجلسة حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ووفقاً للنظام الداخلي المؤقت للمجلس أيضاً، أود أن أعلن سبب تقديمنا لهذا الاقتراح.

ينبغي ألا ندعي أننا لا نفهم ما يحدث هنا. فمن الواضح تماماً بالنسبة لنا سبب اقتراح اعتماد مشروع قرار في وقت مبكر، وأعتقد أنه من الواضح بالنسبة لأعضاء مجلس الأمن، وربما لمعظم الأشخاص الحاضرين في القاعة. بالإضافة إلى ذلك، فإنني على يقين من أن ذلك واضح حتى لأصحاب هذه الفكرة المشبوهة.

وهذا لا يفعل من منطلق حسن النوايا. وإنما يقصد به إخراج روسيا مرة أخرى.

وأود أيضاً أن أكون واضحاً تماماً. إن قرار اليوم لن يؤثر بأي حال من الأحوال على مستقبل آلية التحقيق المشتركة. فالطريقة التي تعمل بها الآلية حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر هي الطريقة

إننا نوافق على الاقتراح الذي قدمه الاتحاد الروسي لأننا نرى أن على مجلس الأمن أن يظل متحدا ومجمعا في مكافحته لاستخدام الأسلحة الكيميائية. ونشجب كون الاقتراحات تقدم مع العلم التام بأنها ستفرض باستخدام حق النقض (الفيتو) وتعارض عمدا وبدون إتاحة الوقت اللازم للتوصل إلى توافق الآراء والوحدة اللذين أبداهما مجلس الأمن في مناسبات عديدة. ولذلك السبب، تعرب بوليفيا عن تأييدها لاقتراح الاتحاد

الروسي بإرجاء التصويت على مشروع القرار المعروض علينا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): سأطرح الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي للتصويت عليه الآن، وفقا للمادة ٣٣ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، الصين، كازاخستان

المعارضون:

أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، السنغال، مصر

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ٤ أصوات مؤيدة، مقابل ٨ أصوات معارضة مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. لم يُعتمد الاقتراح لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

المشتركة اليوم. ولا بد من تجديد الآلية الآن، في أقرب وقت ممكن وبطريقة غير مسبقة بغية إبقاء أعمالها الهامة ماضية على المسار الصحيح، بدون انقطاع. وليس هناك وقت نضيعه. ولا ينظر مجلس الأمن كل يوم في مسألة تهز الضمير وتصدمه إلى هذه الدرجة مثل استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. ونحن بحاجة إلى أن نبقي الأعمال الهامة لآلية التحقيق المشتركة ماضية على المسار الصحيح.

**السيد رايكروفت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

إن اقتراح روسيا الإجمالي محاولة مستهترة للربط بين أمرين لا يلزم أن يرتبطا وينبغي ألا يرتبطا وهما - ولاية آلية التحقيق المشتركة، من ناحية، وتقرير الآلية، المقرر تقديمه حالا، من الناحية الأخرى. ومحاولة الربط بين الاثنين، كما تفعل روسيا، تسييس. إن المضي قدما بالجلسة ومع إجراء التصويت على النحو المقرر هو الطريقة التي حاول بها مؤيدو مشروع القرار (S/2017/884) تجنب التسييس. وأعتقد أننا ينبغي أن نبذل جهودا كبيرة للتأكد من أنه لا يوجد أي تسييس في تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، وأن أفضل سبيل لتجنب تسييس تلك المسألة الهامة هو المضي قدما بالتصويت على تجديد الولاية اليوم، على النحو المقرر.

ثانيا، ومن ناحية عملية، شهدنا ما حدث قبل عام حينما كان هناك عدم يقين بشأن مستقبل آلية التحقيق المشتركة. فقد غادر موظفو الآلية وتقلصت قدراتها وكانت غير قادرة على العمل لبضعة أشهر. وسيكون المستفيدون الوحيدون من أي تأخير كبير مماثل هذه المرة هم مستخدمو الأسلحة الكيميائية في سورية - داعش، والنظام السوري ومساندوهم.

**السيد يورنتي سوليث** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

(تكلم بالإسبانية): إن بوليفيا تأخذ الكلمة بسبب قلقنا من أن من الممكن للغاية، اليوم في الأمم المتحدة، أن يوجه مجلس الأمن إشارة سلبية تماما إلى العالم.

المثلة الدائمة للولايات المتحدة، تقع فجأة ومن الواضح بشكل مقصود، في أيدي صحيفة "نيويورك تايمز"، التي نشرت يوم السبت الماضي، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، مقالة طويلة عن هذا الموضوع، تبدأ بعبارة "مواجهة تلوح في الأفق بين الولايات المتحدة وروسيا في الأمم المتحدة".

ماذا نسَمّي ذلك؟ نسَمّي الاستعداد للمعركة. وأود أن أذكر المجلس بأن الآلية المشتركة أنشئت في آب/أغسطس ٢٠١٥ كمبادرة مشتركة - وأكرر مشتركة - من روسيا والولايات المتحدة. وقد أنشئت من أجل إجراء تحقيق مستفيض وفي موضوعي، وتحديد هوية مرتكبي الحوادث التي تنطوي على استعمال المواد الكيميائية السامة. وأسندت إلى الآلية ولاية واسعة، وتوفرت لها كل ما تحتاج إليه لتنفيذها. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر - أي يوم الخميس هذا - من المقرر أن يصدر تقرير الآلية المشتركة عن الحادث الذي وقع في خان شيخون بتاريخ ٤ نيسان/أبريل. ومن الطبيعي أن نترقب جميعاً بفارغ الصبر صدور التقرير وما خلص إليه من نتائج.

وبالمناسبة، وخلافاً لما قالته السفيرة هيلي في إحدى مقابلاتها، لم تقرأ روسيا تقرير الآلية المشتركة مسبقاً، وهي لا تعرف الاستنتاجات الواردة فيه. فلماذا تمديد ولاية الآلية قبل صدور التقرير بيومين؟ إننا جميعاً نريد أن نحصل عليه، ونناقش مضمونه والاستنتاجات الواردة فيه بهدوء، ومن ثم، وبهدوء أيضاً، نعود إلى مسألة التمديد للآلية المشتركة، التي تنتهي ولايتها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا يعني أن لدينا متسعاً من الوقت للتمديد لها. هل هذا الكلام غير منطقي؟ أو هل يسبب مواجهة؟ إذاً لماذا وضع العربة قبل الحصان؟

هناك أمر آخر ينبغي لي توضيحه. أود أن أذكر المجلس بالحقائق. في ٤ نيسان/أبريل، وقع حادث ينطوي على استخدام مواد كيميائية في خان شيخون. فسارعت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى إلقاء اللوم على دمشق، وفي ٧ نيسان/أبريل، وبما

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/884، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

**السيد نيبتريا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** إن ما يحدث الآن تفوح منه رائحة كريهة. دعوني أشرح ذلك. قبل أيام قليلة من صدور تقرير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، تم وضع مشروع القرار (S/2017/884) بشأن التمديد للآلية لمدة سنة. وفي الفترة التي سبقت ذلك، جرت حملة إعلامية واسعة النطاق في وسائل الإعلام. السفيرة هيلي تظهر في عدد من المقابلات وتتهم فيها روسيا اتهاماً لا لبس فيه بالسعي إلى نسف عمل الآلية المشتركة. وهي تبعث رسالة إلى أعضاء مجلس الأمن حول الحاجة الملحة إلى تمديد ولاية الآلية لمدة سنة.

وفي الوقت نفسه، تبرر الرسالة عدم اتخاذ إجراءات من جانب بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، استناداً لمذكرة حسنة التوقيت صادرة عن بعثة تقصي الحقائق يُفترض أن تشرح فيها - ولكنها تبرر ذلك التأخير بالفعل - لماذا لم تحاول بعثة تقصي الحقائق إثبات الحقائق، ولم تقم حتى بزيارة مكان الحادث قيد المناقشة. وسنعود إلى بعثة تقصي الحقائق في وقت لاحق. والمذكرة الصادرة عن

إن الولايات المتحدة - وليس الولايات المتحدة فحسب - اتهم روسيا بممارسة الضغط على الآلية المشتركة. وأقتبس من كلام السفارة هيلي في مقابلة أجريت معها بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، حيث قالت،

”إن الروس جعلوا من الواضح تماماً أنه إذا وجّه التقرير التهمة إلى السوريين فلن يثقوا بالآلية المشتركة. وإذا لم يوجه التقرير التهمة إلى السوريين، فحينئذ يقولون إنهم سيثقون بها“.

نحن لم نقل ذلك على الإطلاق، ولا يوجد إثبات على أي اقتباس كهذا. ونظراً لعدم وجود هذا الاقتباس، وإذا استمر الأمريكيون في تأكيده، فذلك يسمى تشهيراً. إن ما نقوله دوماً هو أننا بانتظار تحقيق نزيه وموضوعي ومهني وغير منحاز من آلية التحقيق المشتركة. ولقد قلنا إننا نعتمد على حقيقة أن الآلية المشتركة لن تسلك المسار الذي سلكته بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولن تكرر أخطاءها الواضحة التي أخشى أن تكون متعمدة. وقلنا أيضاً إنه إذا قدم التقرير دليلاً قاطعاً على إدانة أي من الطرفين، فإننا سنوافق عليه.

ولكن، نعم، قلنا في الواقع إن لدينا شكوكاً في تقديم دليل كهذا. ولدينا السبب الذي يدعونا إلى هذه الشكوك، لأن أساليب عمل الآلية المشتركة، التي انتقدناها بالفعل، تثير القلق. فمن المستحيل إجراء تحقيق كامل وموضوعي ومهني باستعمال هذه الأساليب. ولكننا قلنا أيضاً إنه ينبغي لنا ألا نستبق الأمور. فلننتظر صدور تقرير الآلية المشتركة، ومن ثم نكوّن رأينا بناء على مهنيته وموضوعيته وليس على من يعتبره مذبذباً، وإنما على مهنيته وموضوعيته. وتقول السفارة هيلي في المقابلة ذاتها،

”سيكون من العار لو أن روسيا تختار أن تكون هناك آلية تحقيق على أساس من توجّه إليه التهمة في خان شيخون“.

يشكل انتهاكاً لجميع قواعد القانون الدولي، شنت الولايات المتحدة هجوماً صاروخياً على قاعدة شعيرات الجوية. ومنذ اليوم الأول، وقبل التوصل إلى أي استنتاجات وقبل التحقيق نفسه، قررت بالفعل من هم الجناة. ومن الواضح، إذاً، أن ذلك الإجراء غير القانوني لا يمكن تبريره إلا إذا أثبتت تحقيقات اللجنة المشتركة روايتها. ولو تجرأت الآلية المشتركة على الخروج برواية مختلفة، فمن شأن ذلك أن يثير التساؤل حول قصصها للشعيرات. ولن يكون وضعها مريحاً جداً.

إن الولايات المتحدة غير مهتمة بنقص الأدلة أو بتقنيات وأساليب التحقيق المثيرة للضحك. لقد قررت من هو الطرف المذنب، وقررت ذلك مسبقاً. واسمحوا لي أن أشير إلى أنها قالت ذلك في كل مناسبة. من الناحية الشخصية، هذا أمر مفهوم. أداء سيئ، وتوجيه سيئ، لم يحقق الغاية المرجوة. لا يوجد دليل على غارة جوية، إنما الموجود هو مجرد تلفيق واضح جداً. ويتعين علينا التستر عليه والخروج من الوضع الحرج دون فقدان ماء الوجه. كيف نفعل ذلك؟ الأمر سهل جداً. في نهاية المطاف، توجد روسيا وهي التي يوجّه إليها اللوم على كل شيء.

إذاً، ماذا يمكننا أن نفعل لتغطية ذلك؟ بإمكاننا إعداد مشروع قرار لتمديد ولاية الآلية المشتركة قبل بضعة أيام من إصدار التقرير في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، على الرغم من عدم وجود حاجة إلى التمديد. فعمل الآلية المشتركة يمتد إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ولا شيء يجبرنا على اتخاذ قرار بالتمديد لها قبل هذا التاريخ. فلماذا نفعل ذلك الآن وبهذه العجلة؟ ألا يبدو ذلك غريباً لأحد؟ أليست القضية هي أن الجانب الأمريكي يعلم استنتاجات التقرير، ويدرك أن الأدلة على روايته لن تصمد أمام أي انتقادات، وأن هذا بدوره يمكن أن يدعو إلى التشكيك في التمديد للآلية التي لا ترتقي إلى مستوى المهمة المسندة إليها، ولا تتخدم سوى أهداف سياسية تعمل على تبريرها بشكل غير ملائم؟

(تكلم بالإنكليزية)

إن الولايات المتحدة تتوسل المواجهة في مجلس الأمن.

(تكلم بالروسية)

ولكننا نحاول الآن مساعدة الوفد الأمريكي على إنقاذ ماء الوجه. إن أعضاء الوفد الأمريكي لن يكن بوسعهم أن يُظهروا روسيا بمظهر غير لائق، وهو الأمر الذي من الواضح أنهم يسعون إليه.

إننا لن نسمح باعتماد مشروع القرار الآن، لأنه كما قلنا، وكما يعرفون جيداً عندما اقترحوا نص مشروع القرار هذا الذي صيغ بصورة متعجلة، قلنا عندها إن التمديد ينبغي أن يلي صدور التقرير ومناقشته، أي وفقاً لذلك الترتيب. ومع ذلك، ليس ما يمنعنا من التراجع عن ذلك، وتمديد ولاية الآلية المشتركة بعد نشر التقرير، لقد أخذنا وقتنا لاستعراضه ومناقشته في مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، عندما تناقش مسألة تمديد ولاية الآلية المشتركة في المجلس، سنصر على تعديل ولايتها للتأكد من أنها تدرج بإيجاز عناصر الاحتراف المهني والنزاهة التي نريد أن نراها. وينبغي ألا يحاول الآخرون إعطاء انطباع بأنه إذا لم تأخذوا حججنا بعين الاعتبار، اعتمدوا مشروع القرار اليوم، مما يتنافى مع المنطق، وسوف تصبح الآلية المشتركة حبرا على ورق. ويعرفون أننا لن نسمح بأن يُعتمد مشروع القرار اليوم. هل يمكن أن تكون تلك محاولة متعمدة ليهربوا للعالم بأن روسيا تريد أن تغلق الآلية المشتركة بأي ثمن؟ هذا غير صحيح. نحن على استعداد للعودة إلى المفاوضات التي ترمي إلى توسيع نطاق ولاية الآلية المشتركة عقب نشر التقرير ومناقشته بعد ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

أهيب حالياً بوفد الولايات المتحدة إرجاء اعتماد مشروع القرار حتى نشر التقرير. ولا أريد أن أكون مضطراً لتكرار ما قاله ممثل الولايات المتحدة الذي اقترح تأجيل التصويت على

دعوني أكرر القول إننا لم نثر أي مسألة كهذه.

وسأذكر اقتباساً آخر من مقابلة السفيرة هيلي - لأنني استمتعت بالاقتباس منها. "لا يسعنا أن نختار مَنْ نريد أن يكون على خطأ." وهنا أُنْفَقَ معها تمام الاتفاق. فالمشكلة أننا لسنا نحن بل الولايات المتحدة هي التي قررت بالفعل من هو المتهم. ومنذ اليوم الأول، تؤكد الولايات المتحدة على أن الحكومة السورية هي المخطئة، وعملت على معاقبتها بشن هجوم صاروخي على القاعدة الجوية في الشعيرات. وهي تؤكد أن القوات الجوية السورية ألقت قنبلة من السارين على رؤوس مواطنيها. إنني لا أتكلم هنا عن الأدلة الهزيلة التي تم عرضها علينا، ولا عن العلامات البديهية التي أظهرها لنا في الفيديو المدبر الذي جرى تصويره من مكان الحادث. لقد ناقشنا كل ذلك خلال الإحاطة الإعلامية التي جرت على هامش أعمال الجمعية العامة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وإذا لم يصبح الجميع حتى الآن على معرفة بما جاء فيها، فبإمكاننا أن نعمم نسخاً من البيان باللغة الإنكليزية الآن. ولكن هل فكر أحد بمعنى إلقاء قنبلة من طائرة سورية تحتوي غاز السارين؟ هل ثمة شخص هنا يستطيع فهم كم هي عديمة الجدوى من وجهة النظر العسكرية عندما تكون هناك وسائل تقليدية أخرى أكثر تدميراً بكثير تحت تصرفه؟ ألم يدرك أحد أنه ليس هناك ما يدعو إلى إلقاء اللوم على دمشق لاستخدام الأسلحة الكيميائية أكثر من أي جهة أخرى؟

ومن خلال تقديم مشروع القرار هذا الآن، فإن الولايات المتحدة تعمل على تدمير وحدة مجلس الأمن وتسبب انقسامه بصورة مصطنعة. ونحن ندرك جميعاً مدى أهمية هذه الوحدة. إننا ندرك ذلك. وزملاؤنا في مجلس الأمن يدركون ذلك، وأيضاً سائر الدول الأعضاء. ولكن ثمة شيئاً آخر هاماً بالنسبة إلى الولايات المتحدة. إنها تريد إظهار أن روسيا هي التي تُلام على عدم تمديد آلية التحقيق المشتركة، وتعلن للعالم أجمع أن روسيا هي التي قسمت المجلس.



كما ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. ونعلم جميعاً أن هناك قاعدة دولية سارية المفعول منذ فترة طويلة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية لأن طبيعتها القاسية والعشوائية تجعل استخدامها غير مبرر بتاتا. وفي إحدى اللحظات النادرة التي شهدت وحدة الصف في المجلس، أدان المجلس على النحو المناسب هجمات الأسلحة الكيميائية في سورية. لقد تعاوننا حتى على إنشاء هيئة مستقلة ومحيدة للتحقيق في الحالات المؤكدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وتتألف تلك الهيئة من خبراء مستقلين ومعترف بهم دولياً. وتستخدم وسائل مهنية وعلمية في التحقيق وتحديد هوية المسؤولين عن تلك الهجمات، غير أن تلك الهيئة تتعرض للهجوم من جانب حلفاء النظام السوري.

إن السؤال الذي يفرض نفسه علينا هو ما إذا كانت آلية التحقيق المشتركة تتعرض لهجوم حالياً لأنها لم تف بوظيفتها لمعرفة الحقيقة في سورية، أو لأن استنتاجاتها كانت غير ملائمة سياسياً بالنسبة لبعض أعضاء المجلس. لقد صوتنا من فورنا على مشروع قرار قصير وبسيط لتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. لقد كلفنا تلك الهيئة الفنية بالتحقيق في الهجمات بالأسلحة الكيميائية على الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في سورية. ومن الجدير بالذكر أن تلك الهيئة تتألف من خبراء من الأمم المتحدة ومن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والآلية المشتركة لديها مهمة بسيطة تتمثل في تحديد هوية الأشخاص الذين أمروا باستعمال تلك الأسلحة في سورية والأشخاص الذين نفذوا تلك الأوامر. إن الولايات المتحدة و ١٠ دول أعضاء أخرى في المجلس صوتت مؤيدة لمشروع القرار اليوم، ومن الواضح بالنسبة لنا أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد من التحقيق في الهجمات بالأسلحة الكيميائية.

لقد نجحت الآلية المشتركة في عملها، ونريد أن يستمر هذا العمل الحيوي في عملياته من دون انقطاع. نريد معرفة الحقيقة بشأن تلك الاعتداءات بغض النظر عن المكان الذي قد تحطنا

مشروع قرار في عام ١٩٤٦ ”بغية تجنب الضرورة المؤلمة للإدلاء بتصويت سلبي في هذا الوقت“ (S/PV.55، صفحة ٦٨).

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** إن المجلس مستعد للمشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، السنغال، السويد، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان،

المعارضون:

الاتحاد الروسي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

الممتنعون عن التصويت:

الصين، كازاخستان

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** نتيجة التصويت كما يلي: ١١ صوتاً مؤيداً مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

**السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية)** (تكلمت بالإنكليزية): كما قلت قبل التصويت، إن مجلس الأمن لا ينظر كل يوم في مسألة مروعة وصادمة لضميرنا الجماعي كمسألة استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. اليوم تاريخ مهم على الجدول الزمني. إنه يوم الأمم المتحدة، الذي نحن شعوب الأمم المتحدة نلتزم فيه بأن نضم قوانا لصون السلم والأمن الدوليين،

من المدنيين السوريين. لذلك، نهيّب بجميع أعضاء المجلس عدم الإعراض والتخلي عن هذا الأمل، والعمل على الحفاظ على وحدة المجلس في مواجهة هجمات الأسلحة الكيميائية السورية. وندعو مجلس الأمن إلى النظر في هذه المسألة الحيوية مرة أخرى، والتصويت في ذلك الوقت على تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة.

**السيد رايكروفت (المملكة المتحدة)** (تكلم بالإنكليزية):  
قبل ما يزيد قليلاً عن أربع سنوات وفي هذه القاعة بالذات، أعلن باعتزاز عضو في مجلس الأمن أن،

”استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف، سيُحقق فيه مجلس الأمن بعناية، وسيكون المجلس مستعداً لاتخاذ إجراء بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.“ (S/PV.7839، صفحة ٤)

إن عبارة ”أي طرف“ عبارة حكيمة حقاً. هل من أحد يعرف من الذي نطق بتلك الكلمات قبل أربع سنوات؟

وهل هناك أي تخمينات؟ لقد كانت لمعالي وزير الخارجية الروسي، السيد سيرغي لافروف. اليوم، فقدت تلك الكلمات كل معانيها. وأصبحت عبارات جوفاء في هذه القاعة اليوم، نقضها الفيتو الروسي - وهو الفيتو التاسع بشأن سورية خلال ستة أعوام.

اليوم كان ينبغي لنا تمديد التحقيقات التي دعا إليها الوزير لافروف، مما يتيح لآلية التحقيق المشتركة سنة أخرى للقيام بعملها الحيوي. وبدلاً من ذلك، بسبب روسيا وحدها، ستختتم التحقيقات بشكل سابق لأوانه ولا لزوم له الشهر المقبل. وما لم تغير روسيا موقفها، وآمل أن تفعل ذلك، سيكون تقرير آلية التحقيق المشتركة بشأن خان شيخون سيكون تقريرها الأخير، بالرغم من استمرار الأدلة المستقاة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن حالات أخرى لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

فيه. إن الولايات المتحدة تأسف أشد الأسف لاستعمال عضو في مجلس الأمن لحق النقض، مقدماً بذلك الاعتبارات السياسية على بؤس المدنيين السوريين الذين عانوا وماتوا من استخدام الأسلحة الكيميائية. إن الأسباب التي طُرحت صباح هذا اليوم لا تنطلي على أحد. نحن نرفض السخرية، ونؤكد من جديد ثقتنا بالخبراء التقنيين، الرجال والنساء الذين ينتمون إلى العديد من المناطق والخلفيات والمنظورات. إنهم كانوا يعرفون بأن عملهم سيكون عرضة للهجوم من جانب حلفاء سورية، ومع ذلك اضطلّعوا بولايتهم على نحو فعال ومسؤول.

ثمّة ادعاءات مفادها أن حياد الآلية المشتركة لا يصمد أمام التمحيص، بينما نرى أن جميع الأطراف قد أقرت باستخدام غاز السارين في خان شيخون، حسبما أبلغت بذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبينما نجد مرة أخرى هذا الأسبوع أن النظام السوري قدم للآلية المشتركة عينات من أدلة تؤيد هذا الاستنتاج. لقد ذهبت الآلية المشتركة إلى زيارة سورية عدة مرات لتعزيز تحقيقاتها، وكنا نأمل أن تلي مطالب غير ملائمة وردت من بعض أعضاء المجلس. ولكن يبدو أنها لن تكون كافية أبداً بالنسبة لبعض أعضاء المجلس. ومهما يكن من أمر، ذلك لا يحدّنا ولا يردّنا، ونهيّب بجميع أعضاء المجلس الانضمام إلينا في رفض هذه الهجمات على الآلية المشتركة. فهذه الهجمات لا يقصد بها أن تقودنا إلى الحقيقة على نحو أقرب، بل تهدف إلى إخفاء الحقيقة. وهي ليست مصممة لتقربنا من المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، بل إنها مصممة لحماية مرتكبي بعض من أسوأ جرائم الحرب في القرن الذي نعيش فيه.

لحسن الحظ، سيتاح للمجلس المزيد من الفرص لكي يظهر بأنه يقدر الحقيقة ويظهر تضامنه مع الشعب السوري. تنتهي فترة ولاية الآلية المشتركة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد ثلاثة أسابيع تقريباً من الآن. وينبغي أن تكون هيئة التحقيق رمزاً كبيراً لما يمكن أن يفعله المجلس عندما نعمل معاً. إنها رمز لالتزامنا بالعدالة والمساءلة، فهي تمثل الأمل لآلاف المفجوعين والمكروبين



لمشروع القرار S/2017/884 ليست هي من يفتت الوحدة. فالدول الأعضاء الـ ١١ في مجلس الأمن التي لم تؤيد الخدعة الإجرائية الروسية صباح هذا اليوم لم تفتت وحدة مجلس الأمن. بل إنها روسيا، التي تحمي النظام السوري، التي قامت بتفتت وحدة مجلس الأمن.

إن المملكة المتحدة لم ولن تسمح لإجراء روسيا اليوم بتقويض المعايير التي عملنا جاهدنا على إرسائها. تصرف روسيا لن يمنعا من العمل مع شركائنا من أجل تحقيق العدالة لضحايا الأسلحة الكيميائية، ولن نتوان في جهودنا الرامية إلى منع استخدام هذه الأسلحة من قبل أي شخص في أي مكان. لن تذهب الأعمال التي اضطلعت بها الآلية المشتركة سدى. لدينا ما توصلت إليه من نتائج؛ لدينا تقاريرها، وأيا كانت الإجراءات التي اتخذتها روسيا اليوم، فإن "استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف في سورية" (انظر S/PV.7038)، على حد قول الوزير لافروف مرة أخرى، سيجري التحقيق فيه ومن يستخدمونها سيخضعون للمساءلة. إننا مدينون للضحايا بتحقيق العدالة.

**السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)**

(تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تعرب مرة أخرى عن إدانتها القاطعة والقوية لاستخدام المواد الكيميائية كأسلحة. يمثل هذا عملاً إجرامياً لا يمكن تبريره، أينما وحيثما يحدث وأيا كان مرتكبه. إن استخدام هذه الأسلحة يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي والسلم والأمن الدوليين. ونرى أنه من الضروري تقديم مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية والمروعة إلى العدالة وإخضاعهم للمساءلة.

وتؤكد بوليفيا من جديد، على النحو الذي دأبت عليه لعدة أشهر، أنها ليست ضد تحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. بل على العكس من ذلك، نعتقد أنه ينبغي لنا السماح للآلية بالقيام قدر الإمكان بعملها بطريقة منهجية وتقنية ومهنية

ولقد أعربت كثيراً عن خيبة أمل من تصرفات روسيا بشأن سورية في هذه القاعة. وقد أعربت في كثير من الأحيان عن شعوري بالإحباط إزاء رفضها السماح لمجلس الأمن بالرد على أبشع الجرائم التي ترتكب في سورية، ولكني سأسألها اليوم، لماذا؟ لماذا أوقفت روسيا وحدها تحقيق لم يكتمل عمله بعد؟ لماذا أنهت روسيا أعمال الآلية التي بدأتها وأنشأتها جميعنا وأصدرنا بها تكليفاً بينما لا تزال هناك أسئلة يتعين الإجابة عنها بشأن السارين في بلدة اللطامنة. لقد دعت روسيا إلى تشكيل آلية التحقيقات المشتركة؛ وتفاوضت على شروطها، ووافقت على مهمتها. لكن حينما واجهت احتمال كشف آلية التحقيق المشتركة الحقيقة، لماذا اختارت روسيا وحدها التخلص من الآلية؟ يبدو أن روسيا، لم تكف بالتشكيك الزائف في أساليب واستنتاجات آلية التحقيق المشتركة وتسعى الآن إلى إسكاتها. وبدلاً من احترام العمل المهني والحيادي الذي تقوم به الآلية المشتركة، التي أحيي اليوم جهودها الدؤوبة، اختارت روسيا وحدها إساءة استخدام حق النقض من أجل دعم نظام لا يأبه بالمعاهدات الدولية، ويتجاهل أبسط قواعد الحرب، دون أي اعتبار لشعبه.

لقد عملنا بجد معاً لبناء القواعد والاتفاقيات الدولية التي طالما حالت دون استخدام الأسلحة الكيميائية. على مدى عقود بدا كما لو أن المجتمع الدولي قد حد من استخدام هذه الأسلحة لتصل إلى معدلات تاريخية منخفضة عن معدلات الحرب العالمية الأولى - لم تعد تستخدم ولم تعد جزءاً من مجتمع بشري حديث. لكن الآن، ما هي الرسالة التي يرسلها حق النقض إلى الجهات التي قد تنظر في استخدام هذه الأسلحة؟ ما هي الرسالة التي يرسلها إلى جماعات مثل داعش والجماعات ذاتها التي تقول روسيا إنها ملتزمة بدحرها؟

لقد سمعنا كثيراً عن كسر وحدة الصف في مجلس الأمن. والدول الأعضاء الـ ١١ في مجلس الأمن التي صوتت تأييداً

التي تمارس عليه من أي عضو من أعضاء المجلس أو دولة عضو في المنظمة. إن الإجراءات والقرارات التي سيتخذها وفد بلدي ستستند إلى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. إننا نرفض رفضاً قاطعاً أي محاولة للتأثير دون مسوغ أو الضغط على الوفد البوليفي في اتخاذ قراراته.

التصويت ضد مشروع القرار S/2017/884 ليس تصويتاً ضد آلية التحقيق المشتركة. التصويت ضد مشروع القرار هذا هو تصويت يعارض تسييس مجلس الأمن. التصويت ضد مشروع القرار هذا هو دعوة إلى بذل مزيد من الجهود لكي تتمكن من إظهار الوحدة بشأن موضوع بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي.

**السيد بيشو (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): لا تزال العديد من حالات الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية بدون حل وأعمال آلية التحقيق المشتركة من الواضح أنها لم تنته بعد. إن استمرار الدور الذي تضطلع به الآلية المشتركة أمر ضروري لكفالة المساءلة. وقد أيدت اليابان مشروع القرار S/2017/884، المقدم من الولايات المتحدة، لأننا نعتقد أنه من المنطقي كفالة استمرارية عمل الآلية المشتركة من خلال تمديد ولايتها الحالية.

استمعت بإمعان إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً للاتحاد الروسي وبوليفيا. من المؤسف عدم تجديد ولاية الآلية اليوم. وفي الوقت نفسه، أدرك أن الاتحاد الروسي وبوليفيا لا يعارضان تجديد الولاية في حد ذاته. وتثق اليابان ثقة كاملة في خبرة الآلية وحيادها وكفاءتها المهنية. ومن مسؤولية المجتمع الدولي، بل البشرية جمعاء، ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ولذلك، من المهم أن يتخذ مجلس الأمن قراراً بتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة.

**السيد يلتشينكو (أوكرانيا)** (تكلم بالإنكليزية): صوتت أوكرانيا مؤيدة مشروع القرار S/2017/884 بشأن تجديد ولاية

ومدعومة وغير مسبقة. ويجب النظر في تجديد ولايتها بعد صدور تقريرها.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، أثرت بعض الشواغل والملاحظات التقنية بطرق مختلفة من بعض أعضاء المجلس. ونعتقد أنه يجب النظر في تلك الشواغل وحلها. لذلك نعتقد أنه، قبل تجديد ولاية الآلية، فإننا بحاجة إلى النظر في تقريرها. ونعتقد أنه، في هذه الحالة، قبل يومين من موعد نشر التقرير، فإن التوقيت ليس في الحقيقة عاملاً مخففاً، أكرر، لا يفصلنا عن صدور تقريرها سوى يومين.

ونرى أنه جرى تقويض عمل الآلية مرتين على الأقل هذا العام - أولاً، عندما كانت تقاريرها مسبقة من خلال إضافة معلومات لم تكن واردة في هذه التقارير إلى مشاريع القرارات، وهو ما كان، في مناسبة سابقة، سبباً لاستخدام حق النقض ضد مشروع قرار. علاوة على ذلك، المسألة الخطيرة الأخرى التي تضعف ولاية الآلية والتزام مجلس الأمن هي الأعمال العسكرية الانفرادية التي تشكل خرقاً للقانون الدولي.

وهذه مسألة أساسية بالنسبة للمجتمع الدولي والعمل الذي نقوم به. وإن كنا ننص بوضوح على أن الحفاظ على وحدة المجلس بشأن هذه الحالة أمر ضروري، لا نفهم لماذا تصمم مشاريع القرارات على نحو نعلم فيه مسبقاً أنه سيجري استخدام حق النقض ضدها للأسباب التي ذكرتها آنفاً. لماذا يجب أن يقوم المجلس بالنظر في مشاريع قرارات مصممة عمداً ليجري استخدام حق النقض ضدها؟ ما هي الحسابات السياسية وراء هذه النوايا؟ ويؤسفنا أنه بدلاً من تنسيق الجهود لمحاولة التوصل إلى مواقف توافقية بشأن موضوع من الواضح أنه في مصلحة الجميع، تجري ممارسة الضغوط على بعض الأعضاء وتشوه صورتهم أمام المجتمع الدولي.

وختاماً يود وفد بلدي أن يشير بوضوح شديد إلى أنه، بشأن هذا الموضوع وغيره من المواضيع، سيرفض كل الضغوط

**السيد كاردي** (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لاستمرار مواجهة الهيكل العلمي لعدم الانتشار لتحديات خطيرة للغاية، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية الحفاظ على سلامة ومصداقية هذه القواعد القائمة منذ أمد طويل والحاسمة لأمننا الجماعي والمحافظة على سبل المساءلة في حالة وقوع انتهاكات. تشكل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أداة حاسمة في هذا الصدد، وأيدت إيطاليا تأييدا كاملا بتجديد ولايتها اليوم، وسوف تواصل تأييده في المستقبل، على أمل أن يتمكن مجلس الأمن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة المهمة. ونرى أن التجديد في الوقت المناسب كان، على عكس ما حدث العام الماضي، سيضمن استمرارية أنشطة الآلية والقدرة على التنبؤ بها. وكان سيساعد على الاحتفاظ بالخبرات التي اكتسبها فريق الآلية خلال هذه السنة بشأن الهدف الملح الذي لم نبرح نتشاطر مع استمرار ظهور مزاعم بحصول حوادث جديدة.

ولذلك، فإننا نشعر بخيبة أمل جراء استحالة التجديد اليوم. لن تؤدي نتيجة التصويت إلى التأثير على مستقبل الآلية فحسب، بل وزيادة الانقسامات في مجلس الأمن التي لا ينبغي، بصراحة، أن تكون موجودة، والتي نأمل أن يتم التغلب عليها لأن الحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية أمر يصب في مصلحة الجميع. لذلك، وبينما نتطلع إلى التقرير النهائي للآلية عن الأحداث التي وقعت في خان شيخون، وأم حوش، فإننا واثقون من أن التقرير سيؤكد حياد الآلية وموضوعيتها واستقلاليتها. ويجدون الأمل في أن يتمكن المجلس من استعادة وحدته خلال الأسابيع المقبلة بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية لأمننا الجماعي. يجب أن تشكل مكافحة الإفلات من العقاب وتحديد الجناة ومحاسبتهم أولوية مشتركة للمجلس، أولوية توحدنا بدلا من أن تفرقنا.

**السيد أليمو** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): من المؤسف عدم تمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار S/2017/884،

آلية التحقيق المشتركة، من أجل ضمان أن تواصل الآلية عملها البالغ الأهمية. وبالنظر إلى نطاق التحقيقات، وخطورة الجرائم والعدد الكبير من الأسئلة التي لا تزال بدون إجابة، فإننا نعتقد أنه لا ينبغي إعاقه نشاط الآلية بصفتها أداة مستقلة وفريدة للتحقيق في حالات الاستخدام المؤكد، وأكرر كلمة "المؤكد"، للأسلحة الكيميائية في سورية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التأيد الساحق لمشروع القرار، يواصل أحد أعضاء المجلس عرقلة كل قرار يمكن أن يقرّنا من تقديم مرتكبي تلك الجرائم الفظيعة إلى العدالة. والمسألة لا تتعلق بزيارة المواقع في سورية، أو مناورات في هذا الشأن تحديدا؛ نعلم جميعا أنه لم تكن ثمة حاجة إلى إجراء هذه الزيارة. لا يتعلق الأمر بالاستنتاجات النهائية للآلية، التي ستقدم في وقت لاحق، ولا حتى بتسييس العملية برمتها أو وضع عوائق اصطناعية صرفة أمام إجراء تحقيق شامل وموضوعي.

لقد أظهر تصويت اليوم اتجاهها أكثر خطورة، يتم فيه تجاهل القواعد الدولية الأساسية بشكل مغرض وتعطيل لعمل الهيئات المستقلة. لقد بين تصويت اليوم مرة أخرى تزايد إساءة استعمال حق النقض. واليوم، لم يتمكن مجلس الأمن مرة أخرى من القيام بعمله. إن ولاية الآلية تنتهي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. هذا يعني أن أماننا ثلاثة أسابيع لإيجاد حل فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن من خلالها الحفاظ على الآلية. نعتقد بأن ذلك لا يزال ممكنا، وهو أمر ضروري. لا يسعنا أن نفشل ونرسل إشارة خاطئة تماما للعالم تكون لها عواقب بعيدة الأثر على نظم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل القائمة.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن المجلس يتحمل المسؤولية النهائية عن الدفاع عن العدالة والقانون الدولي واستعادة احترامهما، بغض النظر عن أي محاولات للتلاعب أو تغيير الحقائق على سبيل رد الفعل.

أفعالهم، بناء على أدلة دامغة قطعية الثبوت. ولا يمكن أن نغفل عن شواغل الاتحاد الروسي وبوليفيا. ولهذا السبب، تقع على الآلية مسؤولية ضخمة تفرض عليها التحلي بالموضوعية وتجنب الظهور بأنها تقوم بتسييس المسألة، التي يبدو بالفعل بالنسبة للبعض أنها أصبحت مسيسة.

والمسألة تتعلق أيضاً باحترام الذات بالنسبة لأعضاء الآلية، ورؤيسها، وأن يتحلوا بالدقة قدر الإمكان. ويمكنني أن أؤكد للاتحاد الروسي وبوليفيا بأن معاييرنا عالية للغاية، ولن نقبل عملاً لا يرقى إلى تلك المعايير. وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، فإننا نعطي أهمية كبيرة لمسألة استخدام الأسلحة الكيميائية، ليس فقط لأننا عضو في المجلس وإحدى الدول الموقعة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة فحسب، بل ولأسباب تاريخية لا مجال للخوض فيها في هذه المرحلة.

ولذلك سنتخذ موقفاً ملائماً، استناداً إلى محتوى التقرير القادم، الذي نعتقد أنه يجب أن يكون قوياً ويعول عليه، سواء في منهجيته أو في استنتاجاته.

**السيد عمروف** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تتخذ كازاخستان موقفاً حازماً وثابتاً بشأن المسألة المعروضة علينا. لقد عارضنا دائماً استخدام أي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل في أي ظرف من الظروف ومن قبل أي كان. إن بلدي وشعبي معنيان جداً بالأمر ولطالما أيدا مكافحة مثل هذه الفظائع.

نحن نؤيد تماماً ضرورة مواصلة العمل الذي تقوم به آلية التحقيق المشتركة التي لا تزال تشكل آلية تحكيم وتقييد لا بديل عنها. وفي ضوء استمرار حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ووجود جرائم لم يكشف عنها، نحن على ثقة بأنه يجب الحفاظ على ولاية الآلية المشتركة واستمرارها.

ونحترم موقف زملائنا الذين يؤيدون تمديد ولاية الآلية المشتركة. ونذكر أن الآلية فقدت زخمها وإمكاناتها الخبيرة في

المتعلق بتجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، التي أنشئت على أساس توافق الآراء. ويرجع سبب تصويتنا مؤيدين مشروع القرار إلى أنه لا تزال هناك ادعاءات موثوقة باستخدام الأسلحة الكيميائية قيد التحقيق من جانب بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ولأن عمل الآلية لم يكتمل بعد.

نحن نعتقد أن هذه الآلية لا تزال تشكل آلية هامة لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، من قبل جهات من الدول ومن غير الدول على حد سواء. ونحن مقتنعون أيضاً بالشرح الذي قدمته الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، المتعلق بأن تجديد ولاية الآلية على نحو يكفل الاستمرارية والاستقرار المؤسسيين، واستخلاص الدروس من تجربة العام الماضي، أمر بالغ الأهمية.

وعلى الرغم من نتيجة اليوم، نأمل استمرار بذل كل جهد ممكن من أجل استعادة وحدة المجلس، والتوصل إلى الحلول التوفيقية الضرورية لتجديد ولاية الآلية. لا غنى عن وجود الآلية كرداع لاستخدام الأسلحة الكيميائية، ليس في سورية فحسب، بل وفي المنطقة الأوسع. وبدون آلية تحدد بوضوح المسؤولية، سيوجه المجلس رسالة خاطئة إلى مرتكبي هذه الجريمة النكراء.

وبطبيعة الحال، نحن نعلم أن التقرير النهائي للآلية سيصدر قريباً، والطريقة التي صوتنا بها اليوم، لا ينبغي تفسيرها بأي حال من الأحوال بأنها موافقة مسبقة على التقرير أو حتى فتورا في عزمنا على أن نكون موضوعيين قدر الإمكان، مع التركيز على الأعمال التقنية للآلية، التي نتوقع منها أعلى مستوى من الموضوعية والإخلاص وفقاً لما تمليه وقائع القضية عليها. ومن المتوقع أن يحدد تقريرها النهائي المسؤولية بشكل واضح فيما يخص ما وقع في خان شيخون وأم حوش.

لقد اتسم موقفنا بالاتساق دائماً. ولا بد من معاقبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية عن

تدين السويد بأقوى العبارات الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية. ونقدم دعمنا الكامل للآلية المشتركة وتحقيقاتها الموضوعية والمحايدة والمستقلة. يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب لأولئك المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية. إن الآلية المشتركة، التي أنشأها المجلس بالإجماع، تؤدي دوراً حاسماً في حماية الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب أن يستمر عملها الهام.

تنتهي ولاية الآلية المشتركة في غضون أقل من شهر والتجديد في الوقت المناسب لا يزال ضرورياً. إن تصويت اليوم نكسة مؤقتة، لكنه ليس مؤشراً على نهاية الآلية المشتركة والولاية المنوطة بها.

(تكلم بالفرنسية)

الآن ليس الوقت المناسب للتراخي.

(تكلم بالإنكليزية)

فهناك حوالي ٦٠ حالة من حالات الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية تنظر فيها حالياً منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي يمكن أن تحال فيما بعد إلى الآلية المشتركة. كما لا يمكن للمرء أن يستبعد إمكانية وقوع هجمات جديدة. ولو لم تكن الآلية المشتركة موجودة بالفعل، لكان علينا ببساطة أن ننشئها. لقد حان الوقت ليشمر المجلس عن ساعديه ويتوحد ويتكلم بصوت واحد دعماً للآلية المشتركة وللمساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. سوف يتطلب ذلك إجراء مفاوضات بحسن نية من جانب الجميع، لكنه ليس مستحيلاً.

وسواصل بذل قصارى جهدنا خلال الأسابيع القادمة سعياً إلى ضمان استمرار الآلية المشتركة وحماية ولايتها المستقلة. وسندعم جميع المبادرات الجادة والحقيقية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، ونحن على استعداد للمساعدة في تيسير الجهود الرامية

العام الماضي بسبب تأخر التمديد، بعد شهرين من الإنجاز الأولي لولايتها. ولا نود أن نرى حالة مماثلة في هذه السنة. وفي الوقت نفسه، نرى أن من المنطقي أننا بمجرد أن نقرب من تاريخ التقرير، فثمة جدوى من الاطلاع على نتائج عمل الآلية المشتركة وتقييمه. كما أن من الضروري تمديد فترة عمل الآلية، مع مراعاة أي من التحديات والصعوبات القائمة التي واجهتها، إن وجدت.

ومن المؤسف أننا لسنا قادرين على الجمع بين النهج والرؤى المشتركة بشأن هذه المسألة، ولا سيما فيما يتعلق بتوقيت وكيفية المحافظة على عمل الآلية وتحسينه. ومن ناحية أخرى، لا شك في أن لأعضاء المجلس آراء مماثلة بشأن الطابع الملح لعمل الآلية. ولذلك يتعين علينا العمل بمزيد من الإرادة السياسية للتوصل إلى التوافق المنشود. نحن لا نؤيد إجراء اليوم، خاصة في وقت يعوز المجلس فيه الوحدة والاتفاق بشأن هذه المسألة. إن المواقف المتعارضة، وهي معروفة لجميع الأطراف، أدت بنا إلى نتائج يمكن التنبؤ بها. وفي الحالة الراهنة، لم يكن بوسعنا اتخاذ موقف أي من الجانبين، لأن ذلك لن يحل المشكلة في نهاية المطاف. الوحدة والحلول التوفيقية وحدهما يمكن أن يقودانا إلى حل مقبول من الأطراف لهذه المسألة، وهو الأمر الذي لم نره في الحالة الراهنة.

وفي هذا الصدد، امتنع وفد بلدي عن التصويت ويشجع المجلس على التكلم بصوت واحد تجاه التحديات الراهنة. وما زلنا على اقتناع بأن ولاية الآلية المشتركة ستجدد قبل تاريخ انتهائها، لا سيما عندما نسمع توافقاً في الآراء بشأن ضرورة فعل ذلك.

**السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية):** من المؤسف

ل للغاية أن المجلس لم يتمكن من توحيد صفه لدعم تمديد تقني لولاية آلية التحقق المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وأن مشروع القرار (S/2017/884) المعروض علينا لم يعتمد.



**السيد روسيلي** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إن البشر هم الكائنات الوحيدة التي تتعثر بنفس الحجر مرتين. في عام ٢٠١٦، كانت لدينا حالة أشرفت فيها ولاية آلية التحقيق المشتركة على الانتهاء. وكانت هناك شكوك بشأن استمرارها. وجرى تمديد قصير لولايتها وتم أخيراً، في تشرين الثاني/نوفمبر، اعتماده. فما الذي حدث في تلك الأثناء؟

ما حدث هو أن الآلية المشتركة ليست مجرد فكرة. إنها تستند إلى عمل بشر - رجال ونساء يقبضون رواتبهم ولديهم أسر ويحتاجون إلى معرفة ما سوف يحدث في حياتهم. هذا ما حدث في العام الماضي. وفي مواجهة عدم اليقين، سعى معظم الموظفين في الآلية إلى التعاقد في أماكن أخرى. غادروا ويحتو عن وسائل أخرى لكسب العيش.

إن بلداً صغيراً مثل أوروغواي يبذل جهوداً كبيرة كي لا يتعثر بالعقبة نفسها مرتين. وهذا هو بالضبط ما نحن عليه اليوم. أمانا أقل من شهر قبل انتهاء ولاية الآلية المشتركة. يحق للرجال والنساء الذين يعملون في الآلية المشتركة معرفة ما سيحدث في حياتهم، وما سيحدث لهم، وما إذا كان يتعين تغيير وظائفهم.

وبالتالي، فإننا نرى أنه ينبغي لنا أن نكون واقعيين ونحدد ولاية الآلية المشتركة. فلنتفادى الوقوع في الخطأ نفسه مرة أخرى. ولنحدد الولاية في أقرب وقت ممكن ونحتفظ بموظفي الآلية. ففي الأساس، تعين علينا الانتظار لستة أشهر في العام الماضي، لتقف الآلية على قدميها مجدداً. ولم يكن هناك أي نشاط للآلية المشتركة تقريباً خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي حتى أيار/مايو من هذا العام. هل ذلك ما نصبو إليه؟ إنني أعتقد أن الأمر الأكثر منطقية هو تحديد الولاية.

وتحديد الولاية مهم بالنسبة لنا لأن أوروغواي لا تملك وحدها الوسائل اللازمة للتحقيق في ما حدث في سورية أو ما يحدث بشأن الحالات الستين المبلغ عن احتمال استخدام

إلى إيجاد سبيل للمضي قدماً في المجلس. إن الشعب السوري، الذي ما فتئ يعاني منذ أكثر من ست سنوات من النزاع، لا يستحق منا أقل من ذلك.

**السيد سيك** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إننا نشعر بخيبة أمل لأن مجلس الأمن لم يتمكن من الحفاظ على وحدته في اعتماد تحديد تقني لولاية آلية التحقيق المشتركة لمدة سنة أخرى.

لقد صوتت السنغال مؤيدة لمشروع القرار S/2017/884، لأننا مقتنعون بالدور المركزي الذي تؤديه الآلية في إطار الهيكل العالمي لعدم الانتشار وبجهودها لتنفيذ ولايتها بصورة مستقلة وبجهد وموضوعية بموجب القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، والتي جددت من خلال اتخاذ القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) بالإجماع.

ومن المهم التذكير بأن الولاية تتضمن توليها إلى أقصى حد ممكن تحديد الأشخاص أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات التي ارتكبت أو نظمت أو أمرت باستخدام مواد كيميائية - بما في ذلك غاز الكلور وغيرها من المنتجات الكيميائية السامة - كأسلحة في سورية، فضلاً عن أولئك الذين شاركوا في هذه الأفعال بأي شكل من الأشكال. يُبين استمرار الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية كذلك الحاجة إلى مواصلة الآلية المشتركة لعملها، ولا سيما في سياق يمكن فيه للجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها الجماعات الإرهابية، الحصول على أسلحة الدمار الشامل هذه.

ويأمل وفد السنغال أن يتمكن المجلس، في غضون ٤٨ ساعة من نشر تقرير الآلية، من العودة إلى المسألة الأساسية للمساءلة عن الاستخدام غير المقبول للأسلحة الكيميائية. ولذلك نكرر مناشدتنا العودة إلى روح التوافق التي سادت خلال اتخاذ القرارين ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥) والقرار ٢٣١٩ (٢٠١٦)، التي أدت إلى إحراز تقدم ملموس في التصدي لمسألة مشكلة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.



وكان يمكن لمجلس الأمن أن يستمر في المشاورات بشأن مضمون مشروع القرار وتوقيت اعتماده في محاولة للتوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة تحظى بتأييد إجماعي من قبل جميع أعضاء المجلس. وما برحت الصين تحت المجلس بلا كلل على مواصلة المشاورات سعياً إلى تحقيق توافق في الآراء. غير أن مجلس الأمن سارع، للأسف، إلى التصويت على مشروع القرار في غياب توافق في الآراء. وذلك لا يساعد على وحدة مجلس الأمن، كما إنه لا يفيد في حل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية.

وفي ظل هذه الخلفية، امتنعت الصين عن التصويت على مشروع القرار. فالتسوية السياسية هي السبيل الوحيد لانتشال الشعب السوري من معاناته. وقد تم في الآونة الأخيرة إحراز تقدم إيجابي في محادثات السلام في جنيف وفي حوار أستانا. وفيما يتعلق بالتسوية السياسية للمسألة السورية، فقد بدأنا نرى ضوءاً في نهاية النفق.

وفي هذا المنعطف الحاسم، تدعو الصين جميع أعضاء المجلس إلى أن يضعوا في الاعتبار الهدف الأعم المتمثل في استمرار العملية السياسية في سورية والحفاظ على الوحدة بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية وتهيئة الظروف المواتية للأطراف السورية لأجل التوصل إلى تسوية تكون مقبولة للجميع في أقرب وقت ممكن من خلال محادثات السلام في جنيف، وبالتالي الاضطلاع بدور بناء من أجل التوصل في وقت مبكر إلى تسوية شاملة وعادلة ومناسبة للمسألة السورية.

**السيد أبو العطا (مصر):** لقد صوتت مصر مؤيدة لمشروع القرار (S/2017/884)، الذي طُرح اليوم، انطلاقاً من الحرص الشديد الذي توليه لتحديد الضالعين في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وهو ما يتطلب استمرار مهمة آلية التحقيق المشتركة باعتبارها الجهة المكلفة من مجلس الأمن بتحقيق هذا الهدف قدر المستطاع.

الأسلحة الكيميائية فيها. إننا بحاجة إلى هيئة محايدة للقيام بهذا العمل. وقد أنشأت الأمم المتحدة الآلية المشتركة بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن. فلنعمل على إعطائها فرصة مرة أخرى لمواصلة عملها.

**السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية):** يساور الصين قلق بالغ إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وتشعر بالمعاناة التي يكابدها الشعب السوري جراء تلك الهجمات. لقد ظلت الصين على الدوام تعارض استخدام الأسلحة الكيميائية، أيما كانت الظروف، من قبل أية دولة أو منظمة أو فرد وبصرف النظر عن دوافع ذلك.

إننا ندعم آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشأن الأسلحة الكيميائية السورية في اضطلاعها بأهدافها الشاملة وإجراء تحقيق نزيه في الحوادث المشار إليها، وفقاً للولاية الصادرة عن مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى نتيجة تستند إلى أدلة قاطعة وتصمد أمام اختبار الزمن والحقائق.

وقد أدان جميع أعضاء المجلس استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ولذلك فإن هناك توافقاً في الآراء على المطالبة بأن يتم التحقيق في الحوادث المشار إليها. وستكون وحدة مجلس الأمن وتكلمه بصوت واحد بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية أمراً مساعداً في معرفة الحقائق وتقديم الجناة والأطراف المسؤولة للمحاكمة والزجر عن استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

إن مشروع القرار (S/2017/884) الذي صوت عليه مجلس الأمن للتو يتضمن بعض العناصر الإيجابية التي يوجد توافق في الآراء بشأنها، مثل تأييد مواصلة عمل الآلية المشتركة. ومن ناحية أخرى، أعرب بعض أعضاء المجلس عن الأمل في إجراء استعراض شامل لولاية الآلية المشتركة وتمديدتها في سياق التقرير المقبل للآلية، بما يساعد على تحسين عملها بمزيد من الفعالية.

السيناريوهات المحتملة، كل ذلك سيسهم بلا شك في توفير أساس صلب لأية نتائج تصدر، سواء عن بعثة تقصي الحقائق أو آلية التحقيق المشتركة.

رغم عدم اعتماد مشروع القرار اليوم، فإننا نعتقد أن الفرصة لا تزال سانحة أمام مجلس الأمن لتحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، بل إن الفرصة سانحة أيضا لتحسين أسلوب عملها. وكما قام المجلس بإنشاء الآلية، فإن لديه مسؤولية القيام بإرشادها ودعمها دون أن يؤثر ذلك على عملها ونتائج تقاريرها التي يتعين أن تظل حيادية ومستقلة بعيدا عن أي تجاذبات سياسية.

وأناشد، هنا مجددا، جميع أعضاء مجلس العمل على الحفاظ على الآلية ودعم وتطوير أسلوب عملها والحفاظ على تماسك المجلس في هذا الشأن، وهو ما يتفق مع مصالح شعوبنا جميعا على كافة المستويات.

**السيد نيتريا (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية): صوت الاتحاد الروسي معارضا لمشروع القرار (S/2017/884) الذي قدمته الولايات المتحدة بشأن التمديد التقني لولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

ومن المؤسف أن يختار معدو المشروع طريق المواجهة والانقسام في مجلس الأمن. وهذا بالضبط هو التسييس الذي أشرنا إليه اليوم، وهو بالمناسبة نفس الاستخفاف الذي أشار إليه ممثلو الولايات المتحدة. ونريد التأكيد على أننا نحن أيضا نشعر بالقلق الشديد إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وردا على ممثل المملكة المتحدة، يمكنني أنؤكد كل ما اقتبسه من كلام وزير الخارجية لافروف، وأشكره على ذلك. ينبغي التحقيق في جميع الحوادث ومعرفة مرتكبيها ومعاقبتهم. ومن جانبنا، فإن هذا هو ما نعمل من أجل تحقيقه. ولكن ما علاقة ذلك البيان بجلسة اليوم؟

ويأتي اهتمام مصر بهذا الأمر من أجل تعزيز مفهوم المحاسبة وكشف الحقائق فيما يتعلق بالأزمة السورية، وكذلك من أجل الإسهام في مواجهة تهديد ملح لم يتمكن العالم حتى الآن من التعامل معه على نحو فاعل. إن استخدام السلاح الكيميائي في سورية، وما نلاحظه من تزايد في مسألة النفاذ إلى هذا السلاح أو امتلاكه هناك، بات يمثل تهديدا لأمن دول المنطقة والعالم.

وبينما توصل المجتمع الدولي إلى منظومة تهدف إلى التعامل مع امتلاك هذا السلاح من قبل الحكومات، فإنه لم يتمكن حتى الآن من إنشاء منظومة قادرة على ردع الجماعات من غير الدول عن السعي لامتلاكه أو الحصول على طرق تصنيعه. ويزيد من خطورة هذا الأمر ما هو واضح من تشابك وتواصل بين تلك الجماعات المتواجدة في عدة دول في الشرق الأوسط وتزايد إمكانية نقل هذا السلاح وطرق تصنيعه بينها.

إن تصويت مصر مؤيدة لمشروع القرار، وبغض النظر عن النتيجة النهائية للتصويت، إنما جاء بصورة رئيسية ليعبر عن تمسكنا بضرورة تحديد المسؤولين عن استخدام السلاح الكيميائي في سورية، ومن دون أن يغير من اعتقاد مصر بأن ثمة حاجة إلى العمل على تطوير وتحسين أسلوب عمل آلية التحقيق المشتركة.

لقد ناقش مجلس الأمن في السابق منهجية عمل آلية التحقيق المشتركة، وكذلك بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، والتي تؤثر نتائج عملها بصورة مباشرة على آلية التحقيق المشتركة. وفي هذا الإطار، فقد تبين لمصر وللعديد من أعضاء مجلس الأمن وجود حاجة ملحة للعمل على تحسين عمل الآليتين، لا سيما من خلال قيامهما بزيارات ميدانية في سورية للمواقع التي يتم التحقيق في استخدام السلاح الكيميائي فيها. وغني عن الذكر أن تلك الزيارات، وبما تشمله من تفقد للمواقع وتسجيل وجمع ما قد يتوفر من أدلة وعينات في الوقت المناسب ودراسة كافة

بعد جلسة اليوم: إنني أطلب منهم ألا يشوهوا موقفنا. لقد اضطرتت بالفعل لتكرار ما قلته، وسأقول مرة أخرى إننا لم نغلق آلية التحقيق المشتركة، إننا ببساطة لم نتخذ قرارا بتدديدها اليوم، وسنعود إلى هذه المسألة.

وثمة أمر آخر. إن عقد جلسة اليوم أمر مؤسف من الأساس. لكن من الواضح أن من طلبوا عقدها كانوا على علم بهذا السيناريو مسبقا، وأن أهدافهم لم تكن بالتأكيد ما أعلنوه في بياناتهم. سنعود إلى مسألة تمديد ولاية الآلية المشتركة عقب إصدار تقريرها وإجراء مناقشة هادئة في مجلس الأمن بشأن محتواه واستنتاجاته. وسنرى نوع الولاية التي ينبغي إنطاقتها بها من أجل ضمان أدائها لعملها بموضوعية ومهنية، وكى لا نشهد جلسات مثل جلسة اليوم في المستقبل.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

تأسف فرنسا بشدة لنتيجة هذا التصويت. فالتقارير المستمرة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تشير إلى أن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية لم تتوقف قط. وهذا يبرر، أكثر من أي وقت مضى، استمرار التحقيقات من أجل تحديد هوية المسؤولين ومعاقبتهم في ضوء جملة أمور، منها أحدث الاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية بشأن شن هجوم بغاز السارين وقع في بلدة اللطامنة في شمال غرب سورية في ٣٠ آذار/مارس.

ومن ثم، فإن تصويت اليوم كان فرصة أخرى تم إهدارها. وبعدم تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، فإننا نحرم أنفسنا من إمكانية توثيق حالات استخدام هذه الأسلحة، ليس من قبل الجيش السوري فحسب، بل أيضا من جانب الجهات من غير الدول. وهذا تهديد من نوع جديد يجب علينا الاحتراز منه.

ويؤسفنا عدم التمكن من اعتماد تجديد الولاية اليوم، على نحو ما كان ينبغي أن يتم بالتأكيد، على نحو عملي ومسؤول،

وأريد أن أشدد على أن التصويت الذي أجري اليوم لا معنى له أيضا لأنه لن يؤثر على مصير الآلية المشتركة بأي شكل من الأشكال. إنها ستستمر في العمل كما كانت من قبل. وسنعود لمناقشة مسألة تمديد عملها.

(تكلم بالإنكليزية)

إننا لم نوقفها، كما قال ممثل بريطانيا العظمى. إننا لم نطو صفحة الآلية.

(تكلم بالروسية)

ونظرا لأن بعض الحاضرين ربما لم يستمعوا باهتمام إلى البيان الذي أدليت به، أود أن أقتبس مما قلته مرة أخرى: "إن قرار اليوم لن يؤثر بأي حال من الأحوال على مستقبل آلية التحقيق المشتركة. فالطريقة التي تعمل بها الآلية حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر هي الطريقة التي ستواصل العمل بها". وردا على صديقي وزميلي، ممثل أوروغواي، الذي يشعر بالقلق إزاء مصير موظفي الآلية المشتركة سيئي الحظ، فإننا بالطبع سنأسف لحالهم، إذا لزم الأمر، رغم أنه لم يحدث لهم شيء حتى الآن. ولكن الآلية المشتركة ليست مؤسسة خيرية لدعم أسر موظفيها. إنها تتعامل مع شيء أهم، والمهام التي تنتظرها أهم من ذلك بكثير، وإن كان ذلك الأمر هام أيضا بطبيعة الحال. وسيكون لدينا وقت للقلق بشأن مصير أسر الموظفين. ولا حاجة إلى الإلحاح على ذلك الآن.

لقد كان مسلما اليوم أن أجد عدة وفود، لا وفدا واحدا، تقرأ بيانات معدة سلفا تدين استخدام بعض البلدان لحق النقض. فهل كانت تلك الوفود على دراية سلفا بأننا سنمارس حق النقض اليوم؟ إن ذلك لا يؤكد سوى أننا كنا اليوم شهداء على مشهد تمثيلي ليس له سوى هدف واحد، ألا وهو، التشهير ببلد بعينه. وبالمناسبة، فإن لدي طلبا من أولئك الذين سيتكلمون مع الصحفيين في اللقاء مع ممثلي وسائط الإعلام

يخلو من جميع أشكال التسييس لكفالة استمرارية عمل الآلية. وقد برهنت هذه الآلية على قيمتها بالفعل. ولذلك، فإن مسؤوليتنا المشتركة تتمثل في بناء توافق الآراء اللازم لإنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والحيلولة دون ظهورها من جديد في مكان آخر. وأود أن أذكر بأن ١٩٢ دولة، بما في ذلك سورية، التزمت بالتخلي عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وبعيدا عن المسؤولية المحددة لهذه الدول الأطراف، بما في ذلك روسيا، يجب علينا جميعا أن نحمي نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية ونعززه.

ونحن إذ نحتفل بيوم الأمم المتحدة، أرى أنه من المهم أن ننظر في جميع المسائل المطروحة. إن النظم الدولية لعدم الانتشار من أهم الإنجازات المشتركة التي تحققت في العقود الأخيرة. ولا يخطئ أحد، فهذه النظم تمثل العمود الفقري للسلم والأمن الدوليين. بيد أنها موضع اختبار اليوم من جانب البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشمالية واستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ناهيك عن التهديدات الأخرى العديدة لها في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، أود، باسم فرنسا، أن أدعو اليوم إلى العمل وإلى إبداء يقظة استثنائية. وعلينا ألا نسمح للاختلافات السياسية - أو، الأسوأ من ذلك، للحسابات التكتيكية القصيرة الأجل - بأن تقوض تلك النظم. إن الوجود المستمر للنظم الدولية لعدم الانتشار وصلابتها أمر في غاية الأهمية بالنسبة لأمننا المشترك. ولهذا السبب، فإن المسؤولية عن الحفاظ عليها وتعزيزها تقع على عاتق المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص. ومن ثم، فإن التصويت السلبي اليوم ليس هو الكلمة الأخيرة ولا يمكن أن يكون كذلك.

ولذلك، تدعو فرنسا رسميا جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى العمل معا بشأن المسائل الأساسية التي أشرت إليها وإلى بناء توافق الآراء اللازم قبل انقضاء مدة ولاية آلية التحقيق المشتركة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر من أجل تجديدها. ونبغي لنا جميعا أن ندرك أن تلك هي مسؤوليتنا التاريخية.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

وبينما ننتظر الاستنتاجات النهائية للآلية، فإن فرنسا لن تستسلم أبدا. وبلدي لن يتغاضى عن تفكيك نظام عدم الانتشار. بل على العكس من ذلك، يجب أن تظل أولويتنا هي التفكيك التام والكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري ومكافحة الإفلات من العقاب. ومن هذا المنطلق، تؤيد فرنسا تأييدا تاما الآليات القائمة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتكرر الإعراب عن ثقتها الكاملة فيها.

وتعتبر فرنسا الامتثال للالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار أحد أهم المعايير الأساسية للعلاقات الدولية. ويشكل انتهاكها خطرا علينا جميعا. ولذلك، يجب أن نبعث برسالة قوية، بما في ذلك عن طريق تحديد مرتكبي هذه الجرائم. إن أي أمل في إحلال السلام والاستقرار الدائمين في سورية يتطلب معرفة الحقيقة. ويشكل ذلك أولوية بالنسبة لفرنسا. كما يقتضي هذا الأمل إيجاد حل سياسي يفرضي إلى عملية انتقال ديمقراطي عن طريق التفاوض، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وهذا هو الهدف من جهود فرنسا